كلمة من معالي المهندس/ محمد جميل بن أحمد ملا

محافظ هيئة الإتصالات السعودية ،

ورئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين

للإتحاد الدولي للإتصالات لعام 2002م – مراكش – المملكة المغربية

معـــالـــي رئيـــــس المؤتمـــــر ،

السيدات والسادة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفـــود ،

مـــعـــالـــي أمـــين عـــام الاتحاد الدولـــي للاتصالات ،

أعضـــاء الوفـــــود ،

الضيـــوف الكـــرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ،

إنـــه لمـــن دواعي سروري أن أتحدث إليكم بمناسبة انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للإتحاد الدولي للإتصالات لعام 2002م في المملكة المغربية الشقيقة .

وأود ، (نـــيابة عـــن حكومة المملكة العربية السعودية)، أن أعبر عن عظيم شكري وتقديري لحكومة المملكة المغربية على استضافة هذا المؤتمر الهام في عالم الاتصالات المتسارع النمو ، وعلى الحفاوة البالغة وكرم الضيافة التي غَمرنا بها الأخوة الزملاء في الإدارة المغربية ، وعلى الإمكانيات الكبيرة التي جعلوها في خدمتنا جميعاً مما جعل حضورنا إلى المؤتمر غاية في السرور والراحة في هذه المدينة الجميلة والتاريخية مراكش.

وأقـــدم أيضاً تهنئتي القلبية لرئيس المؤتمر ونوابه ولرؤساء اللجان ونوابهم على الثقة التي حازوهـــا بترشـــيحهم ليـــتولوا مجـــتمعين قيادة المؤتمر بهدف التوصل إلى نتائج موفقة في الموضوعات المعروضة عليه 0

أيهـــا الســـيدات والســـادة، نعلم جميعاً أن الاتصالات وتقنية المعلومات من الركائز الأساســـية لـــتقدم الدول ونموها ودفع عجلة كافة فعالياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، وتقرب بين الشعوب وتحقق الرفاهية لهم، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في ذلك وفي مخـــتلف الاتجاهـــات، إلا أن الفجوة الرقمية المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية، تقـــف عائقا أمام الدول النامية للحاق بركب التقدم والتطور. الأمر الذى يستوجب تظافر كـــل الجهـــود للعمـــل نحو سد هذه الفجوة من أجل تحقيق نمو متوازن لقطاع الاتصالات والمعلومـــات بين دول العالم كافة، حتى تكون دائرة الاتصالات والمعلومات مكتملة وبالتالي يمكن الاتصال والتواصل بين الجميع بكل يسر وسهولة .

ولقـــد أدرك الكـــثير من الدول هذه الحقيقة وقامت بوضع خطط وطنية للإتصالات وتقنية المعلومـــات فيها. والمملكة العربية السعودية، إيماناً منها بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات بـــدأت في وضـــع خطة وطنية لتقنية المعلومات وأخرى للتجارة الالكترونية ووضع الأطر التنظيمـــية والتشـــريعية والفنـــية اللازمـــة لها ووضعت الآلية المناسبة لتنفيذها ومتابعتها ، والانشـــطة الضرورية لتدريب وتوفير القوى البشرية اللازمة لذلك ونشر الوعي بأهمية هذه المجالات.

كمـــا اعـــتمدت المملكة خطة من عدد من المراحل لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتقديم خدماتـــه المختلفة بمستويات عالية وتوفيرها في كافة أرجاء المملكة. وقد تم حتى الآن تنفيذ ثلاث مراحل وهي :-

- **المرحلة الأولى : -**

وهـــي تحويل قطاع الإتصالات من قطاع حكومي إلى شركة مملوكة للدولة تدار على اسس تجارية، ويتمثل ذلك في تأسيس شركة الاتصالات السعودية ، والـــتي بـــدأت أعمالهـــــا في مـــايو 1998م، ونتـــيجة لذلك استطاعت المملكة خلال فترة الأربع ســـنوات والنصـــف الماضية أن تحدث وتطور كافة اجزاء شبكة الاتصالات إلى شبكة رقمـــية وأن تزيد من انتشارها كما ونوعاً إلى تغطية المزيد من المناطق الريفية والنائية ، وإدخـــال العديـــد مـــن الخدمـــات الحديثة مثل خدمة الإنترنت والأوديوتيكست ، والبطاقات المسبوقة الدفع وغيرها.

- **المرحلة الثانية :-**

الـــبدء فى إجـــراءات بـــيع (30%) من أسهم الشركة الحكومية (شركة الإتصالات الســـعودية) للمواطنين وإتمام ذلك بنهاية هذا العام انشاء الله. وذلك بعد أن تمكنت الشركة من تحقيق أرباح مميزة خلال الفترة الماضية .

- **المرحلة الثالثة :-**

وهي تنظيم قطاع الإتصالات وهيكلته ووضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لـــه، وقد تم بـــدء ذلـــك بصدور نظام الاتصالات ، وإنشاء هيئة الإتصالات السعودية في يونيه 2001م، وهـــى هيـــئة مستقلة لتنظيم قطاع الإتصالات في المملكة، بهدف تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الهام وتوفير خدمات اتصالات متطورة وكافيه وذات جودة عالـــية وبأسعار مناسبة، وإيجاد المناخ المناسب للمنافسة العادلة والفعالة في تقديم هذه الخدمات وتحقيق الوضوح والشفافية في الإجراءات، والهيئة تقوم حالياً بوضع الترتيبات

اللازمـــة لبدء المنافسة في قطاع الاتصالات حيث سيتم فتح المجال جزيئاً للمنافسة في الهـــاتف الجـــوال في الـــربع الأخير من عام 2004م والهاتف الثابت مع بداية عـــام 2008م، ويـــتم حالياً إجراء الدراسات اللازمة لتحديد المواعيد المناسبة لفتح المنافسة في بقية المجالات الأخرى بطريقه متدرجة .

أما بالنسبة للموضوعات المعروضة على هذا المؤتمر ورؤيتنا بشأنها فإنني أقتصر على الموضوعات التالية الهامة جداً :-

أولاً: يجـــب عـــلى الاتحـــاد الدولي للاتصالات أن يبقى الجهة الدولية الرائدة والمرجعية في الأمور ذات العلاقة ببيئة الاتصالات المتغيرة، ولذا فإن عليه أن يراجع بصورة منتظمة هياكله التنظيمية وأنشطته وإجراءاته للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في ضوء احتياجات أعضـــائه ، وخاصة الدول النامية، وأن يعزز على مستوى العالم إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية للمعلومات والمشاركة الفعالة في المجتمع العالمي للمعلومات، ومراجعة الاتفاقيات الدولية في مجال الاتصالات للتأكد من مواكبتها للمستجدات والمتغيرات .

ثانياً: يجب تقديم المساعدة للدول أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات ، خاصة الدول النامية، حتى يتمكنوا من الاستفادة من التطورات التقنية والتنظيمية في بيئة الاتصالات ، وسد الفجوة الرقمية التي أشرت إليها في بداية حديثي. وأخذاً بعين الاعتبار هذه البيئة وما تحدثـــه من فوارق شاسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فإنه من الواجب على الاتحـــاد الـــدولي للاتصـــالات تقديم المعلومات عن هذه المتغيرات إلى الدول النامية لمســـاعدتهم على التكيف معها وتقديم النصح لهم حيال الأمور التي يواجهونها في هذا الشأن0

ثالـــثاً: إن مـــن الأهـــداف الأساسية للاتحاد وتَضَمَّنها، دستورُه، تعزيز تنمية الاتصالات مســـتخدماً كافة الوسائل المتاحة له، ونحن نعتقد جازمين أن استعمال اللغات الرسمية للاتحـــاد وســـيلة أساســـية لـــتمكين أعضاء الاتحاد من المشاركة الفعالة في أعماله والاســـتفادة منها في النواحي التقنية والتنظيمية وبناء خبرات الموارد البشرية، وزيادة الـــتفاهم المتـــبادل بين أعضاء الاتحاد، ولذا فإنه يجب استخدام لغات العمل الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة في كافة أعمال الاتحاد، وسيكون لهذا الاستخدام أثـــر إيجـــابي ومـــلموس على تنمية الاتصالات والمعلومات في الدول أعضاء الاتحاد وخاصة الدول النامية .

رابعـــاً: لقـــد زاد العـــبء المالي على الدول الأعضاء في الاتحاد جراء تزايد مساهمتهم في ميزانيات الاتحاد وبصورة مستمرة خلال السنوات العشر الماضية، وكان من المتوقع أن يكـــون من نتائج تحسين وضع أعضاء قطاعات الاتصالات من حيث حقوقهم الـــتي تم اعـــتمادها في مؤتمـــرات المـــندوبين المفوضـــين الســـابقة 1992 ، 1994 ، 1998م ، أن يُقَابلَ ذلك بزيادة في واجباتهم من خلال زيادة مســـاهمة أعضـــاء قطاعات الاتحاد في ميزانية الاتحاد، ولكن حدث النقيض، حيث عمـــد عدد من أعضاء هذه القطاعات الكبار إلى تقليل مساهمتهم بصورة كبيرة. وأمـــام هـــذا الوضع غير الطبيعي وغير المتوازن فإن على المؤتمر إيجاد حلول عملية ومناسبة لهذه المشكلة 0

خامساً: نظراً للاحتياجات المتغيرة والمتسارعة بصورة مستمرة في تنظيم سوق الاتصالات على المستوى الوطني، فإن تدريب الخبرات في مجال التنظيم والموارد البشرية أصبح ضرورة ملحة، ولذا فإن على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يعزز ويطور أنشطته

المتعلقة بالنواحي التنظيمية ويركز بصورة أكثر على زيادة تقديم مساعداته الفنية للدول النامية لبناء هيئاتها وأطرها التنظيمية حتى تتمكن من المساهمة في إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتطويره والسماح للقطاع الخاص بالتنافس في بناء وتشغيل شبكات الاتصالات وتقديم الخدمات.

وأخـــذاً في الاعتـــبار كافة الصعوبات المشار إليها آنفاً وكذلك الأنظمة ذات الصلة بالإتصـــالات فى المـــنظمات الدولية الأخرى، فإنه أصبح ضرورياً أن يتخذ الإتحاد الدولي للإتصـــالات الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر عالمي للإتصالات الدولية بهدف مراجعة معاهدة ملبرن لعام 1988م للإتصالات الدولية 0

وخـــتاماً آمـــل أن تؤدي مداولاتُنا ومناقشاتُنا وقراراتُنا حيال الأمور المعروضة على المؤتمـــر إلى التوصل إلى نتائج موفقة تلبي توقعات أعضاء الإتحاد وتقدم الدعم المناسب للدول النامية على وجه الخصوص لتطوير خدمات اتصالاتها وسد الفجوة الرقمية، وفي الوقت نفسه أؤكد لكم تعاون ودعم وفد المملكة العربية السعودية للوصـــول إلى هذه النتائج بإذن الله.

ولكـــــم تحياتـــــي وفـــائـــق شـــكري علـــى حســـن استماعكم 0